مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

تحليل واقع الواردات السلعية السورية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري*
الدكتور عمار ناصر أغا **
أمين بشير البشير***

(تاريخ الإيداع 7 / 3 / 2011. قُبِل للنشر في 29 / 3 / 2011)

□ ملخّص □

تلبي الواردات السلعية حاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية و رأسمالية ومواد خام ضرورية للعملية الإنتاجية، إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية على الواردات السلعية، ويلاحظ في السنوات الأخيرة تطور حجم هذه الواردات السلعية بنسب كبيرة أدت إلى تضخيم قيمة هذه الواردات في سورية .

لذلك تحاول هذه الدراسة تحليل واقع وبنية الواردات السلعية السورية خلال الفترة (2000 – 2008) وذلك من خلال التحليل الوصفي والتحليل القياسي، ومحاولة تبيان بنية هذه الواردات السلعية وتوزيعها الجغرافي، وكذلك محاولة تبيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على هذه الواردات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أغلب الواردات السلعية هي من المواد الكمالية ذات القيمة المضافة العالية التي تلحق خسارة كبيرة في الاقتصاد الوطني، وكذلك توصّلت إلى أن معظم المتغيرات المعتمدة ذات دلالة إحصائية معنوية .

الكلمات المفتاحية: الواردات السلعية، بنية الواردات السلعية، التوزيع الجغرافي، الميزان التجاري.

* أستاذ– قسم الاقتصاد– عميد كلية الاقتصاد– جامعة دمشق – دمشق – سورية.
**أستاذ– قسم الإحصاء – رئيس قسم الإحصاء– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق– سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

Analyzing the reality of the Syrian imports of goods

Dr. Moustafa A. Alkafry*
Dr. Ammar N. Agha**
Ameen .B AL Basheer***

(Received 7 / 3 / 2011. Accepted 29 / 5 / 2011)

□ ABSTRACT □

Commodity imports meet the needs of the economy, basic consumer goods and capital and raw materials essential to the productive process; it depends on various economic sectors, commodity imports, and as noted in recent years, we see that the evolution of the volume of imports of these commodities to a great extent led to the inflation of the value of these imports in Syria.

So this study attempts to analyze the reality and the structure of commodity that Syria imports during the period (2000 - 2008) and through descriptive analysis and analysis of the standard, and an attempt to show the structure of these imports of goods and their geographical distribution, and also an attempt to demonstrate the impact of some economic variables on these imports. This study found out that most of the imports of goods are luxury items with high added value, which caused a great loss to the national economy, and also that most of the variables have abstract statistical indications.

Keywords: commodity imports, the structure of imports of goods, geographical distribution, the balance of trade

* **Professor , Economics at the Department of Economics , Dean of the Faculty of Economics , University of Damascus, Damascus, Syria.**
** **Professor , the Department of Statistics , Head of Statistics , University of Damascus , Damascus , Syria.**
*** **Postgraduate Student , Department of Economics , University of Damascus , Damascus , Syria.**

مقدمة:

يلاحظ في السنوات الأخيرة تطور حجم الواردات السلعية السورية بنسب كبيرة أدت إلى تضخيم قيمة هذه الواردات في سورية، إذ ارتفعت قيمتها من (187.5) مليار ل.س في عام 2000 إلى (839.4) مليار ل.س في عام 2008 ، فهل أدى هذا التطور الكبير في حجم الواردات السلعية إلى تغييرات جوهرية في بنية هذه الواردات ؟ .

يتطلب تحليل واقع و بنية الواردات السلعية السورية استخدام أدوات التحليل الوصفي و القياسي لتحديد العوامل المؤثرة في الواردات السلعية السورية و ذلك خلال فترة الدراسة المعتمدة و الممتدة بين عامي 2000– 2008 ، لذلك يقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسين أولهما يستخدم التحليل الوصفي لدراسة واقع الواردات السلعية السورية من حيث التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي خلال الفترة المدروسة ، أما الثاني فهو يستخدم التحليل القياسي لبعض المتغيرات المؤثرة في هذه الواردات السلعية .

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من الزيادات الكبيرة والمستمرة في الواردات السلعية على حساب المنتجات المحلية والصادرات الوطنية، علماً أن أغلب هذه الواردات هي مواد كمالية وليست أساسية في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن زيادة العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة المستوردات السلعية بنسب أكبر من زيادة الصادرات السلعية .

أهمية البحث وأهدافه:

تنطلق أهمية البحث من تزايد الاهتمام بالواردات السلعية، وطبيعتها، وتركيبها، ودورها في العملية التنموية، بالإضافة إلى معرفة العوامل المؤثرة عليها، وكذلك تعود أهمية البحث إلى أنه يحاول تقديم بعض المقترحات التي تساعد في تعزيز دور الواردات السلعية في الاقتصاد السوري، وكما يهدف البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات المؤثرة في الواردات السلعية السورية، وذلك بغية الوصول إلى دالة هذه الواردات السلعية .

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضين التاليين:

1–تعد أغلب الواردات السلعية السورية من المواد ذات القيمة المضافة الضعيفة، والضرورية للعملية الإنتاجية .

2– هناك علاقة ذات دلالة بين الواردات السلعية وكل من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، والتضخم، والانفتاح التجاري .

منهجية البحث:

تبنى الرؤى العلمية في الأبحاث و الدراسات الحديثة على المنهج العلمي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المختلفة المتعلقة بتساؤلات البحث، لذلك سيتم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الاستدلال بنوعيه الاستقرائي والاستنباطي ومنهج التحليل الكمي (القياسي) مع اللجوء إلى المنهج التاريخي أحياناً.

الدراسات السابقة:

1- (دراسة مدين علي ، 1998) [1]: قامت هذه الدراسة (من خلال أطروحة ماجستير بعنوان المستوردات السلعية و دورها في عجز الميزان التجاري) على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للمستوردات السلعية ودراسة سياسة الاستيراد السورية خلال الفترة 1970 – 1995 وتوصلت هذه الدراسة أن آثار بعض المتغيرات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد السوري عبر قناة المستوردات كانت متفاوتة التأثير خلال فترة الدراسة و قد ساهمت في توسيع الفجوة بين الإنتاج والاستيعاب المحلي، وكذلك أدت إلى تفاقم العجز التجاري، و زيادة الضغط على ميزان المدفوعات، و إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية السورية .

2- دراسة (نبيل سليمان علي ،2002) [2]: قامت هذه الدراسة على تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية السورية كالتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي والقطاعي، والآفاق المستقبلية في ظل التطورات الدولية، وتوصلت هذه الدراسة إلى خسارة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، واستقرار نسب بنية الواردات السلعية السورية عند حدود معينة، أي عدم حدوث تغيرات ملحوظة في الأداء الاقتصادي والتجاري خلال فترة الدراسة .

3-دراسة (J. Michael Donnelly ، 2007) [3] : عملت هذه الدراسة على تحليل مؤشرات التجارة الخارجية (السلعية) للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1948 – 2006 ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية مازالت قوية، إلا أن وارداتها السلعية هي أقوى و أكبر من حيث القيمة وهو سبب وقوع الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة بعجز كبير بلغ في العام 2006 حوالي 0.9 تريليون دولار أمريكي .

الجديد في هذا البحث: يتميز هذا البحث عن غيره من الأبحاث السابقة في أنه يحاول توضيح علاقة الواردات السلعية السورية مع بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك بشكل كمي (إحصائي).

النتائج والمناقشة:

أولاً – التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات السلعية السورية :

تشكل المستوردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية ، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع غير المتوفرة محلياً، كما أنها وسيلة لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محلياً **[4]** ، وكما يدل التركيب السلعي للواردات، على مدى تطور مستوى الطلب المحلي، فكلما زادت نسبة الواردات من السلع الأولية كلما دل ذلك على تطور الاقتصاد الوطني، وعلى حاجته لمواد مدخلات العملية الإنتاجية .

1– الأهمية النسبية للواردات السلعية السورية :

تعمل الواردات على إمداد المجتمع بما يحتاجه من السلع والخدمات الضرورية التي لا تتوفر مقومات إنتاجية لديه لإنتاجها، أو لارتفاع تكاليف الإنتاج لتلك السلع والخدمات في حال إنتاجها محلياً، كذلك تعمل الواردات على سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، فضلاً عن توفير السلع والخدمات نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الرأسمالية والتي تلعب الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، وبالمقابل يمكن القول إن الزيادة المستمرة في الواردات وعدم تراجعها من حيث الكم والنوع، يعتبر مؤشراً على انخفاض القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، وبالتالي الاعتماد المستمر على العالم الخارجي **[5]** .

وباستعراض بيانات الجدول رقم (1) يتضح الارتفاع المستمر والكبير في قيمة الواردات السورية من عام لآخر خلال الفترة المدروسة، ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة هذه الواردات في عام 2000 حوالي (187535) مليون ل.س وصلت هذه القيمة إلى (839419)مليون ل.س في عام 2008 .

وكما يتضح من الجدول نفسه أن متوسط قيمة الواردات خلال هذه الفترة بلغت حوالي (425275) مليون ل.س خلال الفترة 2000 – 2008 ، ويلاحظ أيضاً أن قيمة الواردات تضاعفت خلال هذه الفترة 4.47 مرة أي أربعة أضعاف ونصف تقريباً، ومن الملاحظ أيضاً الارتفاع الكبير في قيمة الواردات في العامين 2004 و 2005 عن العام 2003 حيث بلغت قيمة هذه الواردات في العام 2005 (502369) مليون ل.س في حين كانت في عام 2003 حوالي (236768) مليون ل.س، وذلك بزيادة قدرها (265601) مليون ل.س أي بزيادة قدرها 112% خلال هذين العامين كما هو مبين في الشكل (1)

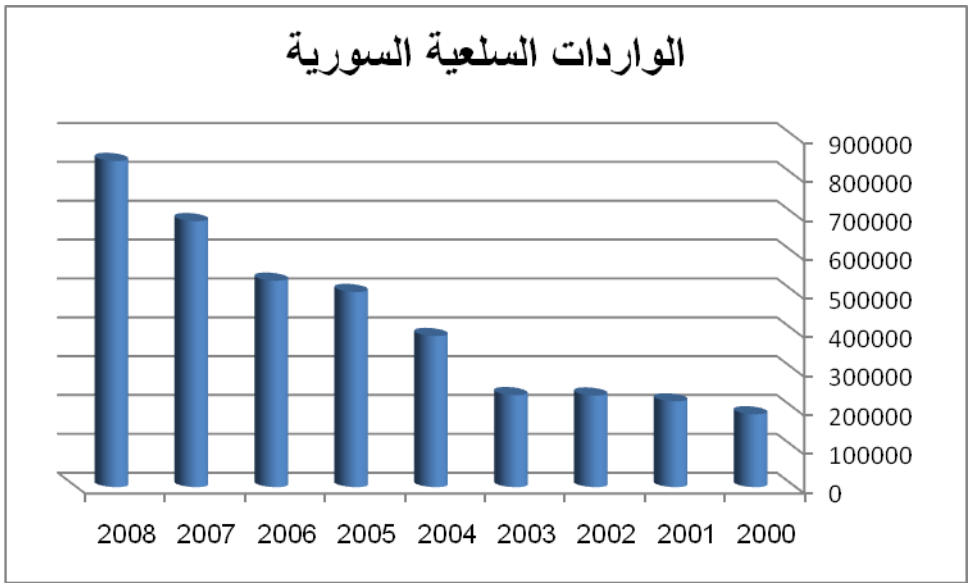

الشكل رقم (1) تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000 – 2008 . . (الوحدة مليون ل.س)

يتضح من الشكل السابق التطور الكبير لقيمة الواردات خلال الفترة المحددة ، كما يوضح الجدول رقم (1) أن النسب المئوية للواردات السلعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت من 20.7 % عام 2000 إلى 36.6 % عام 2008 وذلك نتيجة تخفيف القيود على الاستيراد، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتوفير مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الليرة السورية، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة قيمة الواردات ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي .

2– بنية الواردات السلعية السورية :

تتأثر بنية الواردات السلعية بمجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما **[1]:**

أ – العوامل الداخلية: والتي يمكن ذكر أهمها

- سياسة توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار ومعاملات المحتوى الاستيرادي لكل منها .
- سياسة الدول التجارية وهيكل الحماية السائد .
- إستراتيجيّة التنمية الاقتصادية للدولة فيما إذا كانت موجهة للداخل أو للخارج .

ب – العوامل الخارجية: ومنها

- السياسات التجارية للدول المتقدمة وخاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية
- مستويات الأسعار العالمية .

وقد شهدت الواردات السلعية السورية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة ، حيث ارتفعت القيمة الاسمية للواردات السورية من (187535) مليون ل.س عام 2000 إلى (839419) مليون ل.س عام 2008 (انظر الجدول رقم(1)، وتعزى هذه الزيادة إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

- زيادة عدد السكان مما أدى إلى تزايد الفئات المستهلكة و بالتالي زيادة الطلب على المستوردات .
- ارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن زيادة متوسط الدخل الفردي **[7]** .
- تطبيق سياسة تسهيل إجراءات الاستيراد فيما يتعلق بالسلع المستوردة بأموال المغتربين وبموجب نظام الاستيراد الاستثنائي، مما أدى إلى زيادة المستوردات لكل من سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك نظراً للحاجة الملحة إليها .
- تخفيض واسع النطاق في رسوم الاستيراد وإعطاء حوافز بعيدة المدى للقطاع الخاص **[8]** .
- صدور عدة مراسيم متتالية خلال الأعوام الأخيرة، والتي عملت أغلبها على تخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير من أهمها، المرسوم 266 لعام 2001 ، والمرسوم 336 لعام 2002، والمرسوم 319 لعام 2004 ، والمرسوم 197 لعام 2005 الخاص بتخفيض رسوم السيارات، والمرسوم 494 لعام 2006 **[9]** ، والتي عملت أغلبها على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وذلك بهدف تحرير التجارة الخارجية تدريجياً وبما يتوافق مع الواقع الاقتصادي السوري .
- السياسة الاقتصادية التي انتهجها القطر من خلال تحرير وتطوير التجارة الخارجية والتي تتمحور حول تخفيف القيود على عمليات الاستيراد و تبسيط إجراءاته، والسماح للقطاع الخاص باستيراد مواد أساسية كانت محصورة بالقطاع العام .

أما بنية هذه الواردات فهي :

- من حيث نوع الاستخدام (الاستهلاك): فقد حاز الاستخدام الوسيط على النسب الأعلى، إذ بلغت هذه النسبة حوالي 64.5% عام 2000، انخفضت في عام 2004 إلى 33 %، ثم عاودت الارتفاع إلى 79.6% عام 2008 ، (انظر الجدول رقم (2)) .

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن نسبة الأصول الثابتة (الرأسمالية) بلغت 22.6% عام 2000 من نسبة مجموع الواردات وحافظت تقريباً على هذه النسب حتى عام 2003 لترتفع فجأة في العام 2004 لتشكل 51.7 % ، ثم عاودت الانخفاض إلى 12 % عام 2008

أما الاستهلاك النهائي فقد شكل 12.9% من مجموع الواردات عام 2000 ارتفعت في العام 2004 إلى 15.3% ثم انخفضت في العام 2008 إلى 8.4 % .

- تقسم الواردات حسب طبيعة المواد إلى مواد خام، ومواد مصنعة ومواد نصف مصنعة، ويوضح الجدول رقم(3) تطور الواردات السورية بحسب طبيعة المواد ونسبة كل منها، ويتضح منه أن المواد الخام شكلت 12.4% عام 2000 وانخفضت إلى 7.9 % عام 2007، أما المواد المصنعة فقد شكلت 37.8% من قيمة الواردات عام 2000 وارتفعت إلى 57.1 % عام 2007 ثم انخفضت إلى 50.3 % عام 2008، وشكلت المواد النصف مصنعة 49.8 % عام 2000 انخفضت في عام 2007 إلى 35 %، لترتفع في العام 2008 إلى 41 % .

من ملاحظة النسب السابقة للواردات من حيث طبيعة المواد ونوع الاستخدام نستنتج أن أغلب هذه المستوردات هي من المواد الكمالية، والفاخرة، والأصول الثابتة والمواد الثابتة والمواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية التي تُلحق خسارة كبيرة بأرصدة القطع الأجنبي، كما تؤكد تبعية الاقتصاد السوري للسوق الخارجية، وتغيير هذه البنية مرتبط بتغيير البنية الهيكلية للإنتاج، وبأهداف التصنيع وتوجهاته وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية بشكل كامل .

3 – التوزيع الجغرافي للواردات السلعية السورية :

يبين التوزيع الجغرافي للواردات مدى سير و تدفق واردات دولة من مجموعات دول العالم وأهم دولها، ومدى اعتماد هذه الدولة على مجموعة الدول التي تستورد منها احتياجاتها من السلع الرأسمالية اللازمة لمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستهلاكية لسد الفجوة بين الطلب والعرض المحلي من هذه السلع .

ويوضح الجدول رقم (4) التوزيع الجغرافي للواردات السورية، إذ يتضح من الجدول سيطرة الاتحاد الأوروبي على مجموعة الدول التي تستورد منها سورية، حيث ارتفعت قيمة الواردات السورية من الاتحاد الأوروبي من (44962) مليون ل.س عام 2003 إلى (199615) مليون ل.س عام 2007 ، ثم تأتي الدول الأسيوية في المرتبة الثانية إذ ارتفعت الواردات السورية منها من (48693) مليون ل.س في عام 2003 إلى (175628) مليون ل.س في عام 2007، و تأتي الدول العربية في المرتبة الثالثة إذ ارتفعت الواردات السورية من الدول العربية من (31790) مليون ل.س عام 2003 إلى (134977) مليون ل.س في العام 2007 ، ويعود انخفاض نسبة الواردات السورية من الدول العربية إلى مجموعة من العوامل أهمها تماثل الهياكل الإنتاجية العربية والتي تعد في أغلبها مواد خام وصناعات استهلاكية متماثلة، بالإضافة إلى محدودية قطاع الصناعة العربية وخصوصاً التحويلية والذي يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة بينية بين البلدان العربية **[10]**، بالإضافة إلى ضعف البنى الأساسية من نقل وشحن واتصالات بين الدول العربية، وعدم توفير لتجميع وتبادل المعلومات التجارية بين الدول العربية، بالإضافة إلى الافتقار إلى وسائل التسويق الحديثة **[7]** ، بالإضافة إلى التعقيدات في إجراءات الحدود والتخليص والترانزيت ما بين الدول العربية **[11]** ، لكن من الملاحظ في الجدول رقم (4) هو التذبذب الكبير في واردات الدول الأخرى إذ ارتفعت هذه الواردات من (61062) مليون ل.س عام 2003 إلى (219379) مليون ل.س في العام 2005 ثم انخفضت بشدة حتى العام 2007 والتي وصلت إلى (17646) مليون ل.س في العام 2007 كما بلغت في العام 2008 (9434) مليون ل.س **[12]** مما يدل على أن هناك تذبذباً كبيراً في واردات هذا البند.

4 – الواردات السلعية بين القطاعين العام و الخاص :

تشمل البنية الاقتصادية للقطر العربي السوري قطاعات متعددة يقودها القطاع العام، بالإضافة إلى القطاعين الخاص والمشترك، وقد مرت العلاقة بين القطاعين العام والخاص بعدة مراحل منذ الاستقلال وحتى اليوم، إذ سيطر القطاع العام منذ العام 1963 ، على مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، بما في ذلك نشاط التجارة الخارجية، وذلك بغية التوصل إلى معالجة اختلال معادلة التوازن الاقتصادي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والعجز في القطع الأجنبي، وذلك لتحقيق إمكانية تأمين مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، ولتأمين حاجات الاستهلاك الشعبي، ولتسويق وتصدير المنتجات الفائضة من حاجات الاستهلاك الأساسية [13]، إلا أنه ومنذ بداية العام 1992 بدأت مرحلة جديدة ظهر فيها تراجع وتناقص في دور الدولة وذلك مع بداية صعود النظام الرأسمالي الخاص في كل المجالات، وإن كان يغلب على نشاطه العمل خارج مجالات الإنتاج المادي [14] ، وقد تم ذلك من خلال إحداث

بعض التغييرات والإصلاحات الاقتصادية الكبيرة بهدف تنشيط القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، وقد تركزت هذه الإصلاحات الاقتصادية على تنشيط دور القطاع الخاص في جميع مجالات الصناعة والتجارة والخدمات والسياحة، وغيرها من القطاعات، كما عملت هذه الإصلاحات الاقتصادية على تحرير جزئي للتجارة الخارجية، مما أدى إلى مضاعفة دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية وخصوصاً في جانب الواردات السلعية، كما يوضح الجدول رقم (5) مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الواردات السلعية خلال الفترة 2000 – 2008 .

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي:

- سيطرة القطاع الخاص على الواردات السلعية السورية خلال فترة الدراسة، إذ بلغت نسبة واردات القطاع الخاص في العام 2000 حوالي (75.7 %) من إجمالي الواردات وقد حافظ هذا القطاع على هذه النسبة تقريباً على الرغم من انخفاضه خلال السنوات (2005 – 2008) حيث بلغت هذه النسبة (65.3 %) في العام 2008 ، وتعود هذه النسب المرتفعة للقطاع الخاص إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

1– إجراء الكثير من التعديلات اللازمة في البيئة التشريعية والتنظيمية القائمة المتعلقة بالعمل التجاري والاستيراد والتصدير، وقوانين أنظمة القطع وكذلك التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار وتشجيع المنافسة في الأسواق[7].

2 – السماح للمصارف المرخصة بمنح التسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لمن يرغب من المستوردين من القطاع الخاص في تمويل الاستيراد بالقطع الأجنبي بعد الحصول على الضمانات اللازمة على أن يتم تسديد هذه التسهيلات بالعملات الأجنبية من إيداعات المستورد في حساباته بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرخصة المغذاة بشيكات أو حوالات مصرفية واردة من الخارج [15] .

5– تطور الميزان التجاري السوري :

يوضح تطور الميزان التجاري الرصيد المحقق من الصادرات وإمكانية تغطية هذه الصادرات للواردات، ويوضح الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000 – 2008 أنه بدأ هذه المرحلة بفائض خلال الأعوام من 2000 حتى العام 2003، إلا أنه خلال السنوات التالية دخل هذا الميزان التجاري في حالة عجز دائم و قد ارتفع هذا العجز باستمرار حتى وصل في العام 2008 إلى (131621) مليون ل.س، على الرغم من ارتفاع الصادرات بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات التي حصل فيها هذا العجز الكبير (انظر الجدول رقم (6))، وكما يتضح أيضاً من الجدول رقم(6) أن معدل التغطية كان 115 % في العام 2000 ارتفع في السنوات التالية و وصل إلى 128 % في العام 2002 ثم استمر في الانخفاض بشكل مستمر حتى وصل إلى نسبة 84.3 % في العام 2008 ، كما يوضح الشكلان (2، 3) تطور الميزان التجاري السوري خلال فترة الدراسة .

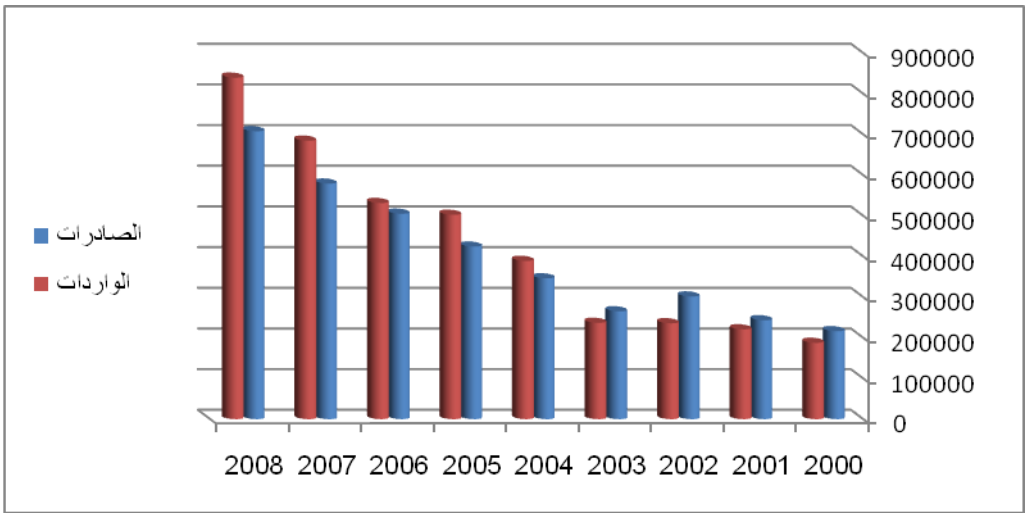

الشكل رقم (2): تطور قيم الصادرات و الواردات السلعية السورية . (الوحدة مليون ل.س) .

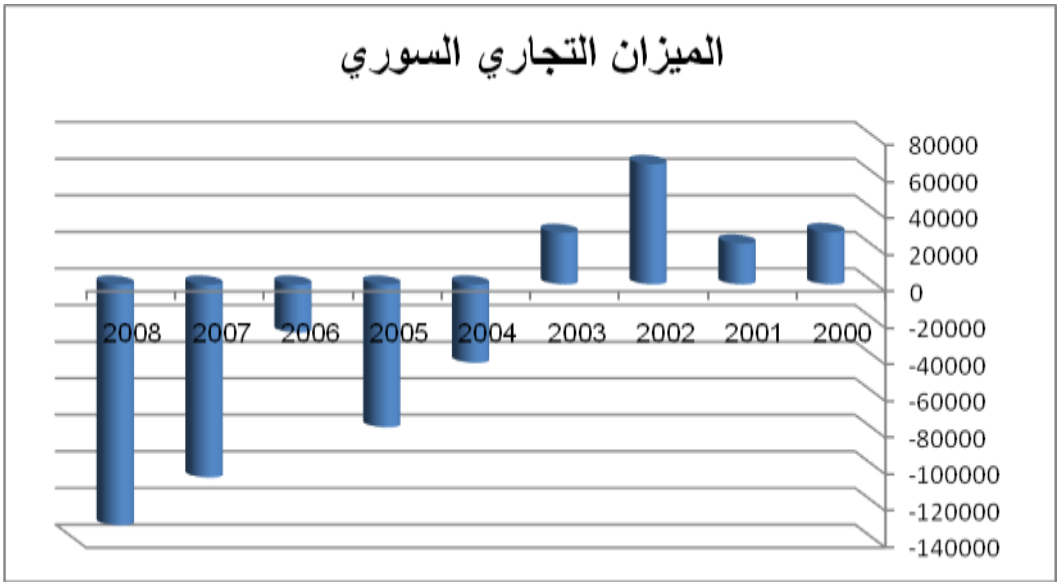

الشكل رقم (3) : تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000 – 2008 . (الوحدة مليون ل.س) .

يلاحظ من الشكل السابق وقوع الميزان التجاري في عجز كبير خلال السنوات الأخيرة و يعود ذلك العجز إلى مجموعة من الأسباب والعوامل أهمها :

1– هيكل الحماية التجارية: والتي اقتضت هيكلاً حمائياً ورسوماً جمركية منخفضة على مستوردات السلع الوسيطة والرأسمالية، وذلك لتشجيع التنمية الاقتصادية وعملية التصنيع، مما ساهم في استمرار تدفق استيراد تلك السلع من الأسواق الخارجية .

2– ضعف الصادرات الصناعية .

3– عدم توفير البنية المؤسسية اللازمة للتصدير والمتمثلة في غياب مؤسسات التسويق المعنية بتوفير المعلومات عن الأسواق، وغياب بنك تمويل الصادرات، وعدم تمتع السلع السورية بالمواصفات الدولية فيما يتعلق بمعايير الجودة .

4 – تراجع كميات صادرات النفط الخام من (16584) ألف طن عام 2000 ، إلى (7829) ألف طن عام 2008 [16] ، على الرغم من تزايد سعر برميل النفط خلال السنوات الماضية .

ثانياً – التحليل القياسي للواردات السلعية السورية :

1 – دالة الواردات السلعية :

من خلال تصنيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها تم استخدام الواردات السلعية كمتغير تابع خلال الفترة 2000 –2008 ، وذلك لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و ذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (7) كما سيتم اعتماد(0.05) كمستوى معنوية .

تتأثر الواردات السلعية بالناتج المحلي الإجمالي، و بسعر الصرف، وكذلك بالتضخم، وبالانفتاح التجاري وبناءً على ذلك يمكن تحديد دالة الواردات بما يلي :

Im = f (GDP , exh , inf , tra)

علماً أن Im : الواردات السلعية .

GDP : تمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

exchange : يمثل سعر صرف الليرة السورية .

Inf: يمثل التضخم .

Tra : الانفتاح التجاري (الانفتاح التجاري : التجارة الخارجية ÷ الناتج المحلي الإجمالي) .

2– النتائج الإحصائية:

بتحليل بيانات الجدول رقم (7) و ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) توصلنا إلى النتائج الواردة في الجداول رقم (8 ، 9 ، 10 ، 11) :

يلاحظ من خلال الجداول السابقة الذكر أن معادلة الواردات هي على الشكل التالي :

Ln(im) = −8.727 +1.114 ln (GDP) +0.793 ln (exh) +0.927 ln(tra) + 0.056 ln(inf)

يتبين من الجدول رقم (8) أن قيمة R Square بلغت (99%) وهي نسبة مرتفعة تقارب من الواحد الصحيح تفسر أن هناك علاقة ارتباط قوية، أي أن99% من تغيرات المتغير التابع (الواردات السلعية) تعود إلى المتغيرات المستقلة، وهي الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، الانفتاح التجاري، وتفسر النسبة المتبقية وهي (1%) تعود إلى عوامل أخرى (المتغيرات العشوائية)، وأن قيمة (Durbin – Watson) بلغت (2.907) مما يعني وجود ارتباط في النموذج .

ويوضح الجدول رقم (9) تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F المحتسبة بلغت (71.088) عند مستوى معنوية محسوب (Sig= 0.003) وهي أصغر من (0.05) ، مما يدل على معنوية النموذج ككل .

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعالم النموذج المقدرة في الجدول رقم (10) يتبين ما يلي :

- جاءت معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة، إذ بلغت (1.147) بمستوى معنوية محسوب مقداره (Sig=0.016) ويشير ذلك إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات بمقدار 114.7% من الوحدة، وبما أن (Sig=0.016) $\alpha >$ (مستوى المعنوية 0.05) لذلك فإن B1 ذات معنوية و لها دلالتها الإحصائية .

- إن معلمة سعر الصرف جاءت موجبة، حيث بلغت (0.793) بمستوى معنوية محسوب (Sig =0.591)، وهي لا تتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بأن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض الواردات السلعية، ويشير ذلك إلى أن زيادة سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة الحقيقية) بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات السلعية بمقدار 79.3 % من الوحدة، ولأن Sig(0.591) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B2 غير معنوية أي أن قيمتها في المجتمع = 0

- معلمة التضخم جاءت موجبة، حيث بلغت (0.056) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.539)، ويشير ذلك إلى أن زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات السلعية بمقدار 5.6% من الوحدة، ولأن (Sig=0. 539) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B3 غير معنوية أي أن قيمتها في المجتمع =0.

- معلمة الانفتاح التجاري جاءت موجبة ، حيث بلغت (0.927) بمستوى معنوية محسوب (Sig=0.184) ، ويشير ذلك إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات السلعية بمقدار 92.7% من الوحدة، و لأن (Sig=0. 184) > α (مستوى المعنوية 0.05) فإن B3 غير معنوية أي أن قيمتها في المجتمع =0.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1- معظم الواردات السلعية السورية هي من المواد الكمالية ، و الفاخرة، و الأصول الثابتة و المواد الثابتة و المواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية التي تلحق خسارة كبيرة بالاقتصاد الوطني .

2- سيطرة الاستهلاك الوسيط على الواردات السلعية ، ارتفاع نسبة الواردات من المواد المصنعة خلال مدة الدراسة .

3- أدى توجه الصناعة السورية نحو التركيز على سياسة إحلال الواردات دون الاهتمام بالصناعات التصديرية إلى زيادة المستوردات الصناعية دون أن يرافقها زيادة مماثلة في الصادرات، مما ساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري .

4- يعد التوزيع الجغرافي للواردات السلعية توزيعاً منطقياً ومقبولاً لدرجة ما، على الرغم من سيطرة الاتحاد الأوروبي على المركز الأول بين المجموعات الدولية التي تستورد منها سورية .

5- تشير نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات المستخدمة في تحليل دالة الواردات كانت معنوية بدرجة عالية، أي أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الواردات السلعية وكل من الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم وسعر الصرف، والانفتاح التجاري .

اعتماداً على ما توصلت له هذه الدراسة من نتائج، وبغية تفعيل سياسة الواردات السلعية يمكن العمل على الآليات الآتية :

1- زيادة حجم و قيمة الصادرات من خلال تعدد أنواعها وتنوع أسواقها المحلية والدولية.

2- تحرير التجارة الخارجية من العوائق والقيود وتبسيط الإجراءات الناظمة لعمليات الاستيراد والتصدير، واستكمال صياغة مجموعة أحكام التجارة الخارجية .

3 – تصحيح اختلالات التجارة الخارجية السورية يبدأ من تصحيح اختلالات هيكل الإنتاج واختلال العلاقة بين الدخل والاستهلاك(الادخار) في إطارها الكلي وأيضًا القطاعي والإقليمي.

4 – زيادة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لاستقطاب رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الشركات متعددة الجنسيات للعمل داخل سورية .

5 –تنسيق السياسات الاستثمارية والإنتاجية العربية، للحد من التشابه الكبير في اقتصاديات الدول العربية، ولزيادة فرص التبادل التجاري فيما بينها .

المراجع:

1– علي، مدين، *المستوردات السلعية ودورها في عجز الميزان التجاري*، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، 1998، 102.

2–سليمان علي، نبيل، *التجارة الخارجية السورية 1993 – 1999 الواقع و الآفاق* ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد18 ، العدد الثاني ، 2002 ، 227–251 .

3- DONNELLY. M , *U.S.-World Merchandise Trade Data: 1948-2006* , CRS , Report for Congress , February 23, 2007

4– الحمش، منير، *هيكل الصادرات والمستوردات و توزعها الجغرافي* ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة، دمشق، 1990 ، 9 .

5– عبدالله الحرازي، شبير عبدالله: *واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (1990 – 1999)* ، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 23 ، العدد 90 ، 2002 ، 24 – 25 ، و للمزيد من الإطلاع يمكن مراجعة (المرجع 6) .

6–كريم نجم الدين، عدنان؛ مطر شوتر، منهل ، *تحليل لبعض مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية*، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 89 ، 2002 ، ص 111– 112.

7– يحيى سيد أحمد، هناء ، *دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة / 1980 – 2005 /* ، أطروحة دكتوراه ، جامعة تشرين ، 2007 – 2006 ، 44.

8– حبيب، مطانيوس، *إجراءات الاستيراد والرسوم الجمركية*، 2003، عن الموقع www.ALwatan.com .

9– الحمش، منير، *هل حقاً تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون، 2010 ، 20 .

10– حسين، حسن، *التجارة العربية البينية وإمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية*، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2002 ، 52.

11– لاشين، عبد القادر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *المعوقات و المشاكل الإجرائية في المنافذ و تأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية*، جامعة الدول العربية، 2005، 324.

12– المجموعة الإحصائية لعام 2009 ، الجدول 2/ 9 ، 269 .

13– عبد الكريم، مفيد، *دور القطاعات الاقتصادية العام والخاص في التجارة الخارجية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول التنمية والتجارة الخارجية في سورية، دمشق، 1995 ، 27 .

14– جميل، قدري، *التعددية الاقتصادية في ظل التطورات الحديثة*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق، 2008 ، 6 .

15- حبيب، مطانيوس، *الشراكة السورية الأوروبية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي حول قضايا اقتصادية راهنة، دمشق، 2006 ، 20 .
16- المجموعات الإحصائية للأعوام 2001 ، 2009.

الملاحق:

الجدول رقم (1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي و الواردات السلعية . (الوحدة مليون ل.س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ن.م.إ	904622	974008	1022303	1074163	1266891	1506440	1704974	2017825	2291529
و. س	187535	220744	235754	236768	389006	502369	531324	684557	839419
و.س/ن.م.إ	20.7	22.6	23.2	22.2	30.8	33.6	31.3	33.9	36.6

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام (2000 – 2008) ، حسبت النسب من قبل الباحث .

ن.م.إ : الناتج المحلي الإجمالي ، و. س : الواردات السلعية ، و.س/ن.م.إ : نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (2) تطور الواردات السورية حسب نوع الاستخدام و نسبتها من إجمالي الواردات السورية خلال الفترة (2000 - 2008) (بملايين الليرات السورية)

العام	استهلاك نهائي	نسبتها من المجموع	استهلاك وسيط	نسبتها من المجموع	أصول ثابتة	نسبتها من المجموع	المجموع
2000	24173	12.9	120855	64.5	42507	22.6	187535
2001	24992	11.3	135491	61.4	60261	27.3	220744
2002	33177	14.1	136026	57.7	66551	28.2	235754
2003	30086	12.7	143288	60.5	63394	26.8	236768
2004	59336	15.3	128497	33	201173	51.7	389006
2005	54452	10.8	350109	69.7	97807	19.5	502369
2006	61729	11.6	355399	66.9	114196	21.5	531324
2007	68132	10	499165	72.9	117259	17,1	684557
2008	70245	8.4	668523	79.6	100651	12	839419

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء . حسبت النسب من قبل الباحث .

الجدول رقم (3) تطور الواردات حسب طبيعة المواد و نسبتها إلى إجمالي الواردات بملايين الليرات السورية خلال الفترة (2000 – 2008)

العام	مواد خام	نسبتها من المجموع	مواد مصنوعة	نسبتها من المجموع	مواد نصف مصنوعة	نسبتها من المجموع	المجموع
2000	23233	12.4	70928	37.8	93374	49.8	187535
2001	22660	10.2	92409	41.9	105675	47.9	220744
2002	21621	9.2	101401	43	112732	47.8	235754
2003	26579	11.2	96031	40.6	114158	48.2	236768

389006	41.9	163207	47.5	184658	10.6	41141	2004
502369	38.3	192253	53.4	268265	8.3	41851	2005
531324	34.5	183245	57	302985	8.5	45094	2006
684557	35	239596	57.1	391359	7.9	53602	2007
839419	41	344087	50.3	421899	8.7	73433	2008

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام (2000 – 2008) ، حسبت النسب من قبل الباحث .

الجدول رقم (4) التوزيع الجغرافي للواردات السورية خلال الفترة 2003 – 2007 (الوحدة : مليون ل . س)

	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
إجمالي قيمة التجارة	236768	389006	502669	531324	684557	468865
بلدان عربية	31790	54053	62772	92182	134977	75155
اتحاد أوروبي	44962	53283	61541	98654	199615	91611
أوروبية أخرى	29717	52519	61068	92122	118379	70761
دول أمريكية	20542	28459	26559	22520	38310	27278
أسيوية	48693	56537	71048	94728	175628	89326
دول أخرى *	61062	82165	219379	131118	17646	102274

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية – المكتب المركزي للإحصاء ، حسب المتوسط من قبل الباحث

• عند العودة إلى المكتب المركزي للإحصاء و السؤال عن أسباب التذبذب في بند الدول الأخرى ذكر لنا الأسباب التالية، أنه بعد العام 2004 أضيف إلى بند الدول الأخرى بند يدعى ب(بضائع بصحبة المسافرين) و التي بلغت في العام 2005 حوالي (116551) مليون ل.س كما أضيف بند(مشتقات نفطية أخرى) حيث لم تكن تظهر إلى أي بلد مصدرة كوقود الطائرات و البواخر ، كما أضيف إلى هذا البند القيمة المقدرة لتهريب الوقود عبر الحدود و التي تم ضبطها في الأعوام ا لأخرى .

الجدول رقم (5) مساهمة القطاعين العام و الخاص في الواردات السلعية السورية خلال الفترة (2000 – 2008) . (الوحدة:مليون ل.س)

العام	إجمالي الواردات	واردات القطاع العام	% للعام من إجمالي الواردات	واردات القطاع الخاص	% للخاص من إجمالي الواردات
2000	187535	45654	24.3	141881	75.7
2001	220744	47433	21.6	172515	78.4
2002	235754	67093	23.4	168661	76.6
2003	236768	55454	23.4	181364	76.6
2004	389006	77035	23.5	279984	76.5
2005	502369	169265	33.7	333104	66.3
2006	531324	207519	39	323805	61
2007	684557	286209	41.8	398347	58.2
2008	839419	291472	34.7	547947	65.3

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على المجموعات الإحصائية للأعوام 2001 –2009 .

- حسبت النسب من قبل الباحث .

الجدول رقم (6) تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000 – 2008 (الوحدة مليون .ل.س)

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	216190	243149	301553	265039	346166	424300	505012	579034	707798
الواردات	187535	220744	235754	236768	389006	502369	531324	684557	839419
الميزان التجاري	28655	22405	65799	28271	(42840)	(78096)	26312) (	) 105523 (	) 131621 (
معدل التغطية	115	110	128	112	89	84	95	84.6	84.3

المصدر : المجموعات الإحصائية للعام 2009 – 2004 -2003 .

-حسبت النسب المؤية من قبل الباحث .

الجدول رقم (7) : تطور الناتج المحلي الإجمالي و الواردات السلعية وسعر الصرف والتضخم والانفتاح التجاري بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000 – 2008) . الوحدة (مليار دولار) .

العام	الناتج	م .ن م إ	الواردات	م . و	سعر الصرف*	م .س	التضخم	الانفتاح التجاري
2000	923.18	-	3.905	-	47.77	-	3.8-	47.6
2001	237.20	6.9	4.587	17.6	48.12	0.7	3	50.8
2002	669.20	2.1	4.781	4.2	49.18	2.2	1	55.3
2003	688.21	4.9	4.811	0.6	51.6	4.9	4.8	47
2004	486.24	12.9	6.336	31.7	52.2	1.16	4.6	58.2
2005	28.203	15.1	9.504	50	53.4	2.3	7.9	62
2006	33.407	20.6	10.388	9.3	52	-2.6	9.8	61
2007	40.804	22.1	13.708	32	50	-3.8	4.5	62.5
2008	52.582	28.8	16.183	18.05	46.7	-6.6	2.7	67.5

المصدر من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة أعوام مختلفة .

*** سعر الصرف المثقل للدولار مقابل الليرة السورية و ذلك حتى عام 2006 ، و اعتباراً من عام 2007 تم توحيد سعر الصرف من قبل المصرف المركزي السوري .**

- م.ن م إ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - م.و : معدل نمو الواردات - م.س : معدل نمو سعر الصرف

الجدول رقم (8)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.995[a]	.990	.976	.07847	.990	71.088	4	3	.003	2.907

a. Predictors: (Constant), inf1, tra1, exh1, gdp1

b. Dependent Variable: y1

المصدر : من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الجدول رقم (7) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

الجدول رقم (9)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.751	4	.438	71.088	.003[a]
	Residual	.018	3	.006		
	Total	1.769	7			

a. Predictors: (Constant), inf1, tra1, exh1, gdp1

b. Dependent Variable: y1

المصدر : من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الجدول رقم (7) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

الجدول رقم (10)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-8.727	4.754		-1.836	.164			
	gdp1	1.147	.230	.793	4.983	.016	.976	.945	.294
	exh1	.793	1.322	.072	.600	.591	-.135	.327	.035
	tra1	.927	.539	.220	1.720	.184	.895	.705	.101
	inf1	.056	.081	.079	.691	.539	.356	.370	.041

a. Dependent Variable: y1

المصدر : من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الجدول رقم (7) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

الجدول رقم (11)

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.4957	2.8244	2.0624	.50012	8
Residual	-.08264	.07283	.00000	.05137	8
Std. Predicted Value	-1.133	1.524	.000	1.000	8
Std. Residual	-1.053	.928	.000	.655	8

a. Dependent Variable: y1

المصدر : من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الجدول رقم (7) باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)